تقلبات اسعار النفط العالمية وأثرها على واقع الاقتصاد العراقي

Fluctuations in international oil prices and their impact on the reality of the Iraqi economy

معلومات البحث:
- تاريخ الاستلام: 30-12-2202
- تاريخ ارسال التعديلات: 13-03-2023
- تاريخ قبول النشر: 02-04-2023

***المؤلف المراسل:**
همسة قصي عبد اللطيف
Lec.hamsa.biz@gmail.com

*همسة قصي عبد اللطيف
قسم اقتصاديات ادارة المصارف، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق
Hamsa Q. Abdulateef
Department of Economics of Banking Management, College of Business Economics, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq
Lec.hamsa.biz@gmail.com

عمر عدنان خماس
قسم الشؤون العلمية، كلية العلوم، جامعة النهرين، بغداد، العراق
Omar A. Khmas
Department of Scientific Affairs, college of Science, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq
Omar.adnan@nahrainuniv.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى معرفة اثر تقلبات اسعار النفط العالمية على الاقتصاد العراقي اذ ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بشكل اساسي على النفط وهو اقتصاد احادي الجانب ونتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها الواقع الاقتصادي العراقي فانه يعاني من ضعف في بناه التحتية واختلال في هياكله ويعاني من مشاكل عديدة مثل الكساد والتضخم وغيرها من المشاكل التي تؤثر على تطوره وازدهاره، وتعد عوائد النفط المصدر الرئيسي ان لم يكن المصدر الوحيد لتمويل برامج التنمية والانفاق الاستثماري الحكومي مما جعله عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات اسعار النفط على المستوى العالمي وان لتطورات اسعار النفط انعكاسات واضحة على الايرادات النفطية فارتفاع اسعار النفط يؤدي الى ارتفاع التدفقات النقدية والذي ينعكس في زيادة مقدرة السلطات المالية على التوسع في الانفاق، ويتضح لنا ان اقتصاد العراقي تأثر ولا زال يتأثر بشكل كبير بالظروف السياسية التي مرت به بل اصبح بكل متغيراته تابع لها وأن لتذبذب وتقلبات اسعار النفط العالمية الاثر الكبير على الاقتصاد العراقي وذلك نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني للبلد وتقليص دور القطاعات الاقتصادية الاخرى مثل الزراعة والصناعة والتجارة وان لارتفاع اسعار النفط انعكاسا ايجابيا على اوضاع الموازنة العامة وعلى الاقتصاد العراقي، ويشكل النفط عصب الحياة للاقتصاد العراقي والمصدر الاساسي لتوليد الدخل القومي وتمويل عمليات الاستيراد وبالتالي فان لتقلبات اسعار النفط العالمية الاثر الكبير على الاقتصاد العراقي, لذلك لابد من معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي من خلال تغيير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي، مما يضمن تنويع الاقتصاد والحد من سيطرة القطاع النفطي لصالح القطاعات الانتاجية الاخرى (زراعية، صناعية، خدمية، سياحية).

الكلمات المفتاحية : واقع الاقتصاد العراقي ، تقلبات اسعار النفط العالمية

Abstract

The research aims to know the impact of global oil price fluctuations on the Iraqi economy , as the Iraqi economy is a reinter economy that depends mainly on oil , and it is a one - sided economy and as a result of the economic and political conditions that the Iraqi economic reality has experienced , it's suffers from weakness in its infrastructure , imbalance in its structures , and suffers from problems Many such as depression , inflation and other problems that affect its development and prosperity , and oil revenues are the main , if not the only , source for financing development programs and government investment spending , which made it vulnerable to external shocks resulting from fluctuations in oil prices at the global level , and that oil price developments have clear reflections on revenues The rise in oil prices leads to a rise in cash flows , which is reflected in an increase in the ability of the financial authorities to expansion of spending , it is clear to us that the Iraqi economy has been affected and is still greatly affected by the political circumstances that it has gone through rather all its variables have become dependent on them and that the fluctuations of global oil prices have a great impact on the Iraqi economy, as a result of the

political , economic and security instability of the country and the reduction of the role of the Iraqi economy Other economic sectors such as agriculture , industry and trade , and that the rise in oil prices is positively reflected on the conditions of the general budget and on the Iraqi economy , and oil is the lifeblood of the Iraqi economy and the main source of national income generation and financing import operations , Global oil prices have a significant impact on the Iraqi economy .

Keywords: The reality of the Iraqi economy, Fluctuation in world oil prices

المقدمة :

تتسم اسعار النفط في السوق الدولية بالتقلبات الشديدة وعدم الاستقرار وبما ان النفط سلعة استراتيجية دولية ليست كسلعة اعتيادية فان التقلبات في الاسعار ناتجة عن عوامل مؤثرة في العرض والطلب وتعد عوائد النفط المصدر الرئيسي ان لم يكن المصدر الوحيد لتمويل برامج التنمية والانفاق الاستثماري الحكومي خلال السنوات الماضية، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات اسعار النفط على المستوى العالمي، خصوصاً وان لتطورات اسعار النفط انعكاسات واضحة على الايرادات النفطية فارتفاع اسعار النفط يؤدي الى ارتفاع التدفقات النقدية والذي ينعكس في زيادة مقدرة السلطات المالية على التوسع في الانفاق، الامر الذي يسهم في تحسن اداء النشاط اقتصادي، بالاضافة الى ان ارتفاع اسعار النفط تنعكس ايجابيا على اوضاع الموازنة العامة والاقتصاد العراقي ويشكل قطاع النفط عصب الحياة للاقتصاد الوطني في العراق، والمصدر الاساسي لتوليد الدخل القومي من جهة، والمصدر الذي لا بديل له في توفير العملات الاجنبية الضرورية لتمويل عمليات الاستيراد من جهة اخرى, وذلك بسبب ضخامة العوائد النفطية وسهولة تحقيقها التي لا تتطلب نشاطا اقتصاديا حقيقيا، وتسهم الايرادات النفطية في تكوين نسبة كبيرة من الايرادات الحكومية وان العراق كان ولا يزال يعتمد على العوائد المالية النفطية لتمويل الاتفاق العام وعملية التنمية الاقتصادية، وان هناك علاقة طردية وايجابية بين اسعار العالمية للنفط ورصيد الموازنة العامة اي ان في اسعار العالمية للنفط ينعكس بصورة مباشرة على الاقتصاد العراقي وموازنته, كما ان الصادرات النفطية تؤثر بشكل ايجابي على رصيد الموازنة العامة في العراق وهذه النتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي من حيث اعتماده على الصادرات النفطية وعوائدها لتمويل الموازنة العامة، وبناءاً على ذلك فانه لابد من العمل على تنويع مصادر الايرادات العامة وترشيد النفقات العامة، وذلك من خلال زيادة حصيلة الايرادات الضريبية وزيادة الاتفاق الاستثماري.

مشكلة البحث :

ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بشكل اساسي على النفط في صادراته وهو اقتصاد احادي الجانب ونتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها الواقع الاقتصادي العراقي فانه يعاني من ضعف في بناه التحتية واختلال في هياكله ويعاني من مشاكل عديدة اخرى مثل الكساد والتضخم وغيرها من المشاكل التي تؤثر على تطوره وازدهاره وتقدمه وبالتالي فان التقلبات في اسعار النفط العالمية لابد من ان يكون لها اثر على واقع الاقتصاد العراقي وهذا ما سنراه في البحث.

فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من رؤية مفادها انه من الممكن ان يكون هناك اثر واضح لتلقبات اسعار النفط العالمية على الاقتصاد العراقي .

هدف البحث :

يتمثل الهدف في معرفة واقع حال الاقتصاد العراقي وما يتصف به وبيان الاثر في التقلبات الحاصلة في اسعار النفط العالمية عليه

المبحث الاول

اولا: واقع الاقتصاد العراقي

تعرض الاقتصاد العراقي الى كثير من المشاكل والازمات منذ عقود سابقة وحتى الان، فقد زادت معدلات التضخم بشكل كبير بسبب زيادة الطلب الكلي وعدم مرونة الجهاز الأنتاجي للاستجابة لهذه الزيادات الى جانب تزايد معدلات البطالة التي ساهمت في زيادة حالات الفقر زيادة على تزايد المديونية الخارجية وانتشار الفساد بانواعه في مجمل القطاعات الاقتصادية وبالتالي اصبحت هذه المشاكل تمثل تحديات امام عملية التنمية والاصلاح.

ان دراسة واقع الاقتصاد العراقي تكشف لنا حقيقة تعرض هذا لاقتصاد لصدمات لم يتعرض لها اي اقتصاد في المنطقة، ورافقته مشاكل وازمات منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر اذ تزايدت مستويات البطالة بشكل كبير ومعدلات التضخم ارتفعت بفعل التزايد في الطلب المحلي وضعف مرونة الجهاز الانتاجي للاستجابة لهذا الطلب المتزايد الى جانب تزايد حالات الفقر بين فئات المجتمع والتفاوت الكبير بين الدخول، بالاضافة الى حجم المديونية الكبيرة لصالح دول العالم وانتشار الفساد بجميع انواعه في جميع القطاعات الاقتصادية، واصبحت هذه المشاكل تمثل تحديات كبيرة تواجه عملية بناء الاقتصاد ومعرقلة لعملية التنمية والاصلاح التي دعت اليه الحكومة في الفترة الاخيرة، لاسيما وان الاختلالات الهيكلية والقصور الواضح في عمل القطاعات الاقتصادية (قطاع الاستثمار واالخدمات والميزان التجاري وغيرها) واقع ملموس، وان النهوض بالواقع الاقتصادي يتطلب تضافر الجهود لاعادة الاستقرار السياسي والامني من اجل توفير بيئة امنة في العراق تعمل على جذب الاستثمار الاجنبي وتحسين

القطاعات الاقتصادية وخلق تنمية حقيقية تشمل تحقيق مستويات الأزدهار في المجتمع العراقي.

مما تقدم يتضح ان الاقتصاد العراقي تأثر ولا زال يتأثر بشكل كبير بالظروف السياسية التي مرت به منذ عقود سابقة بل اصبح بكل متغيراته تابع لها، ولعل هذا بدأ واضح منذ دخول العراق حربه مع ايران في ثمانينات القرن الماضي وتراجع مقدرات الاقتصاد من عجز في ميزان المدفوعات وتشوهات هيكله الانتاجي وتزايد الاعتماد على قطاع النفط وتبعيته، للخارج ومع قيام النظام السابق بغزو الكويت 1991 فرض على العراق حصار اقتصادي كان اقسى على العراقيين من حرب ايران بعد قيام الامم المتحدة بقراراتها الجائرة التي نتج عنها تحمل العراق تعويضات ما لحق بالكويت من خسائر ومنعه من تصدير النفط الا بشروط ومنع الدول الاخرى من تصدير السلع والخدمات والتبادل التجاري مع العراق مما نتج عنه عزل العراق عن العالم الخارجي واعتماده على مقدراته الداخلية في ادارة شؤون الاقتصاد مما ولد الكثير من المشاكل الاقتصادية التي عززت من الاختلالات الهيكلية كالتضخم والمديونية الخارجية مع تزايد كبير في التفاوت بين الدخول لفئات المجتمع وزيادة الفقر مع تردي الوضع الصحي والخدمي.

ان هذه المشاكل تفاقمت بعد التغيير السياسي عام 2003 اذ اصبح الاقتصاد العراقي في وضع صعب بعد تدمير البنى التحتية من الجسور والمباني وعمليات السلب والنهب للمنشآت الحيوية وتجريدها من معداتها فان التغيير في اسعار النفط العالمية وهبوطها الحاد لمستويات متدنية ساهم في انخفاض ايرادات الموازنة العامة الخارجية للدولة بشكل كبير وعزز من المشاكل الاقتصادية التي نتج عنها زيادة قدرة العراق على الاقتراض الخارجي والداخلي، بحيث اصبح التشاؤم مسيطر على الواقع في امكانية اصلاح الاقتصاد العراقي في ظل دولة تفتقر الى مقومات الامن والاستقرار السياسي[1].

ان دراسة واقع الاقتصاد العراقي تتطلب تحليل أهم السمات التي يتصف بها ومن أهمها الاتي:-

1. احادية الاقتصاد واختلال بنيته :

يمتاز الاقتصاد العراقي بتبعيته نحو الخارج وما يعزز ذلك اعتماده على سلعة واحدة في تعزيز دخله القومي فالنفط يشكل المصدر الرئيسي للايرادات العامة في العراق وليس هنالك ملامح في الافق تشير الى امكانية التحول نحو تنويع مصادر الدخل بسبب مؤشرات داخلية وخارجية لا ترغب بخروج العراق من واقعه الحالي[2]

فيما يلي **الجدول رقم (1)** الذي يوضح مساهمة الايرادات النفطية ضمن الايرادات العامة (تريليون دينار) للفترة من (2007 – 2017)

[1] د.محمد عبد صالح ، انخفاض اسعار النفط العالمية واثرها على الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ م ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد٣٨، بيت الحكمة بغداد ، ٢٠١٨- ص٣٧

[2] المصدر السابق نفسه ،ص٣٨

جدول (1): مساهمة الايرادات النفطية ضمن الايرادات العامة (تريليون دينار)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الايرادات النفطية	51.7	76.9	43	53.2	61.9	72.6	70.2	67.4	57.89	59.62	72.6
الضرائب والرسوم	0.79	0.82	1.98	1.17	1.34	1.57	1.51	1.18	1.73	1.57	0.79
الفوائد	0.35	0.39	0.84	0.43	0.52	0.60	0.52	0.61	0.23	0.50	0.42
ارباح الشركات العامة	0.32	1	2.9	2	2.2	2.4	0.3	1	2.2	2.3	1
الايرادات غير الضريبية	1.39	1	1.6	1.5	1.57	0.97	1.8	1.2	1.5	0.87	10.7
اجمالي الايرادات	54.5	80.2	50.4	58.3	67.5	78.1	78,5	86.1	85.5	78.4	83.3
الاهمية النسبية للايرادات النفطية الى اجمالي الايرادات	94.68	95.89	85.32	91.25	91.70	92.96	94.12	95.52	91.25	90.6	94.12
الاهمية النسبية للايرادات غير النفطية الى اجمالي الايرادات	5.24	4	14.52	8.75	8.34	7.1	8.5	8.58	7.2	5	8.5

المصدر / وزارة المالية /دائرة الموازنة للاعوام (2007-2009)/(2010-2017) .

وتمتاز صناعة النفط العراقية بضخامة الاحتياطي وقرب المورد النفطي من سطح الارض وانخفاض تكلفة انتاج البرميل مع غياب المخاطر الناجمة عن الاكتشاف النفطي، وهذه الخصائص تشكل عوامل جذب امام الشركات النفطية في مجال الانفاق على تطوير الصناعات النفطية.

وان انتاج النفط بلغ مستويات عالية وصلت الى 2.6 مليون برميل يوميا عام 2001 وتذبذب بين (5.1 – 10.9) مليون برميل يومياً للمدة (2003 – 2005) وشكلت الصادرات منها (1.4) مليون برميل يومياً ويعود السبب الى العمليات الارهابية وانعدام الاستقرار الامني وتوقف اغلب المشاريع الصناعية.

حيث ان النهوض بالقطاع النفطي وصولا الى مستويات انتاج تحقق الاهداف المرجوة يتطلب تخصيص مبالغ كبيرة، وتشير الاحصائيات الى أن التخصيصات الاستثمارية بهذا الشأن بلغت (450) , (632) مليار دينار على التوالي ضمن موازنة (2005 – 2006) ولم ينفق منها سوى (160) , (108) مليار دينار للعامين المذكورين، مما يعكس عدم استخدام المورد النفطي بشكل عقلاني من قبل الحكومات المتعاقبة وتكريس موارده لبناء الاقتصاد وانما اصبح اداة لتعميق الخلافات وخلق الازمات السياسية.

ان الريع النفطي في العراق مرتبط بطبيعة الدولة والكيفية اللازمة لاستخدامه، ويمكن القول ان مشكلة التنمية لا تكمن في الموارد المالية المتأتية عن تصير النفط وانما في الاستخدام اللاعقلاني.

فالموازنة العامة توزع تخصيصاتها المالية بشكل غير عقلاني، اذ ان نصيب النفقات التشغيلية يستحوذ على ساحة كبيرة من هذه التخصيصات في الوقت الذي يتطلب الامر التصرف بالعوائد النفطية في مجالات استثمارية تعزز من متطلبات التنمية، ومن ناحية اخرى ان المورد النفطي ناضب لا يمكن الاعتماد عليه بشكل دائم وربط مصير الاقتصاد بالتغييرات الى تطرأ عليه، وهذا ما تمت ملاحظته مع اول هبوط لاسعار النفط العالمية 2014 وتأثيرها على موازنة الدولة، ولذلك يتطلب الامر اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى وتنويع مصادر الدخل القومي وزيادة التشابك القطاعي لتحقيق تنمية شاملة.

وكذلك يمكن ملاحظة التغيرات التي حدثت في الايرادات النفطية حيث بلغت في عام 2015 (57.89) على الرغم من هبوط الاسعار في اواسط عام 2014 الا ان الحكومة العراقية استمرت على نهجها باعتماد ميزانية ذات عجز كبير مع تضخم لايراداتها، اما في عام 2016 اعلنت الحكومة العراقية عن الموازنة حيث اثارت الكثير من الاعتراضات اذ اعتمدت الحكومة نفس الاخطاء في عام 2015, وفي عام 2017 ارتفع متوسط صادرات العراق من النفط الخام وقد زادت بنسبة 37% مقارنة بالعام السابق، وعلى الرغم من زيادة الايرادات فان ذلك لا يخلق المزيد من الفرص في الانفاق[1].

2. الاختلال في النفقات العامة :

ان حجم الاستثمارات الرأسمالية ينبغي ان يعمل على تحقيق الاهداف الموضوعة للسياسة الاستثمارية وتطوير البنى التحتية، غير ان القطاعات الاقتصادية المتخلفة في الاقتصاد العراقي تفوق بطبيعتها قدرة الاقتصاد، كما ان طبيعة الرؤية الاقتصادية وتوجهاتها نحو سياسة السوق والانتاج واعطاء القطاع الخاص الدور الريادي في النشاط الاقتصادي وتوفير المناخ الامني والتشريعي الملائم للاستثمار لم تكن بالمستوى الذي يجعل من قطاع الاستثمار الاداة الحقيقية لزيادة معدلات الناتج المحلي الاجمالي والمساهمة في معالجة البطالة[2].

وتوضح بيانات الجدول رقم (2) قيمة النفقات التشغيلية البالغة (61.348) مليار دولار عام 2008 والتي شكلت ما يزيد عن70% من اجمالي النفقات البالغة (86.681) مليار دولار للعام المذكور والمتبقي خصص

(1) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية (٢٠٠٥_٢٠٠٦) ، بغداد ، العراق ، ص٥٨

[1] د. مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ـ الاردن ٢٠٠٧، ص١٥١

للاستثمار الحكومي البالغ بحدود (25.335) مليار دولار، والامر نفسه ينطبق على موازنة 2009 اذ بقيت النفقات الاستثمارية دون مستوى الاحتياج الفعلي للنشاط الاقتصادي على الرغم من الزيادة الكبيرة في الاجمالي للنفقات وربما يعود السبب الى الزيادة التي حصلت في حجم التشغيل وما ترتب عليها من زيادات كبيرة في المرتبات الحكومية في تلك الفترة.

جدول رقم (2): التخصيصات الاستثمارية التشغيلية ضمن موازنة الدولة العراقية (2005_2017) مليار دولار

سنوات	اجمالي النفقات (1)	النفقات التشغيلية (2)	النفقات الاستثمارية (3)	نسبة 3/1
2005	35.981	28.431	7.550	%20.9
2006	50.963	41.691	9.272	%18.1
2007	51.727	39.062	12.665	%24.4
2008	86.681	61.348	25.335	%29.2
2009	69.165	54.148	15.017	%21.7
2010	84.657	60.980	23.676	%27.9
2011	96.662	66.596	30.066	%31.1
2012	117.122	79.954	37.177	%31.7
2013	138.424	83.316	55.108	%39.7
2014	139.122	84.315	56.107	%40.3
2015	140.123	85.316	55.122	%39.3
2016	141.424	87.122	50.108	%35.4
2017	150.122	88.123	56.105	%37.3

المصدر: وزارة المالية /دائرة الموازنة العامة للاعوام (2005_2013)/(2014_2017)

ان خلق بيئة امنة في العراق يتطلب استثمارات مهمة وبنى تحتية تشجع على جذب الاستثمارات الخارجية، ومن المعتقد ان الامر يواجه صعوبة جراء الفساد الاداري والمالي المستشري في مؤسسات الدولة ومشاريعها الاستثمارية الذي بات يستنزف الكثير من الموارد المالية المخصصة لها، اذ لا زالت اثار المشاريع المقترح تنفيذها في الفترة من (2007 – 2010) تندرج ضمن المشاريع المتلكئة على الرغم من صرف تخصيصاتها المالية، وان نجاح الاستثمار يرتبط بجملة من الشروط، اهمها الاستقرار السياسي والبنية التشريعية والقانونية التي تنعكس على الواقع الاقتصادي، اضافة الى توفر سوق العمالة المؤهلة علما ان الاستثمارات لا تكون ايجابية في كثير من الاوقات ولا سيما التي يتم تنفيذها في اوقاتها غير المناسبة، فهناك مشاريع ينفق عليها اموال طائلة دون ان يكون لها مردود ايجابي لخدمة المجتمع، وربما مشروع تطوير (قناة الجيش) الذي خصصت له اموال طائلة تحت اشراف امانة بغداد انذاك والذي كان من المؤمل ان يقدم خدمة كبيرة لاهالي محافظة بغداد، لا يزال ضمن المشاريع المتلكئة التي لم تنجز لحد الان، ولو تم توظيف هذه الاموال في قطاعات اخرى (القطاع الصناعي والزراعي) لوفرت فرص عمل انتاجية كبيرة وربما الاحصائيات التي تقدمها الجهات الرقابية وهيئات النزاهة تكشف لنا الكثير من المشاريع المخصصة لها الاموال لغرض الاستثمار ولكنها تقع ضمن قائمة المشاريع المتلكئة والوهمية، مما يكشف في نفس الوقت حجم الفساد في قطاع الاستثمارات، ولذلك يتضح ان الهيئة الوطنية للاستثمار مطالبة اليوم بوضع جدول الاولويات للمشاريع الاستثمارية لبناء الاقتصاد وتحقيق فرص عمل للشباب العاطل عن العمل وجلب الاستثمارات الخارجية، اذ ان قانونها فيه الكثير من الميزات التي تشجع على جذب الاستثمارات الاجنبية مع ضمانات ربما لا تتوفر في قوانين الاستثمار للدول المجاورة، وبخلاف ذلك فان استمرار التردي في قطاع الاستثمار من الممكن ان يكون احد اسباب تردي بنية الاقتصاد العراقي في الوقت الراهن[1].

3. تدهور قطاع الخدمات :

يعد العراق من البلدان الغنية بالمورد النفطي، لكنه يعاني من قصور كبير في توفير الخدمات الاساسية (كالكهرباء والمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي)، وعلى الرغم من ان هنالك تحسنا طفيفاً حصل بعد 2003 في تشغيل المرافق الخدمية والاتصالات، لكنه ما لبث ان تراجعت عام 2006[2] ، حيث الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي وشحة الماء الصافي اثر بشكل سلبي على مجمل نواحي الحياة، وفي اطار الجهود المبذولة والداعية لتحسين الواقع الخدمي سعت استراتيجية التنمية الوطنية (2005_2007) الى اتخاذ جملة من الاجراءات بهدف تنمية الاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع الخدمي بشكل خاص. وأهمها :-

أ. العمل على بناء شبكة الكهرباء وزيادة طاقة التوليد الى المستوى الذي يؤمن عملية تجهيز الكهرباء بشكل مستمر.
ب. اعادة تأهيل محطات ضخ المياه وأنجاز صيانة مستمرة لقنوات الري والبزل.
ج. الاهتمام بخدمات الصرف الصحي واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة المياه الكيميائية.
د. تعزيز شبكة التنقل والاتصالات في جميع المحافظات والاعتماد على التطورات التكنولوجية.
هـ. تطوير قطاع التربية والتعليم من خلال تحديث الانظمة التربوية وتطوير قابليات التدريسين واعادة بناء المدارس والجامعات وتزويدها بالتقنيات الحديثة.
و. تطوير القطاع الصحي وتوفير التجهيزات الدوائية والطبية وإعادة تأهيل المستشفيات.

ان هذه الاجراءات لم تجد لها طريقة للتنفيذ بسبب تردي الوضع الامني وعدم الاستقرار السياسي وانعكاسه على الوضع الاقتصادي، مما زاد في معاناة السكان جراء زيادة التدهور في نوعية الماء الصالح للشرب وتفشي مرض

[1] استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٧_ ٢٠١٠) ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، بغداد ، ٢٠١٠، ص ٢٦
[2] د.نوفل قاسم علي الشهوان، نهوض الاقتصاد العراقي بين الضروريات والمسؤوليات، نشرة تحليلات ستراتيجية، الموصل، العدد (23) ، 2007 ، ص3

الكوليرا عام 2008 واصابة العديد من المواطنين، فضلا عن التردي في شبكات الصرف الصحي في كافة محافظات العراق ولا سيما العاصمة بغداد التي شهدت في العامين (2014_2015) حالات غرق الكثير من المنازل مع هطول الامطار وعدم قدرة شبكات المجاري من تصريف الكميات الهائلة من هذه المياه، اما الطاقة الكهربائية فقد شهدت تدهورا في الاشهر الاولى لعام 2007 ليصل التجهيز بحدود (2) ساعة باليوم في بغداد ومحافظات القطر، ويعزى هذا التدهور الى عمليات التخريب المستمرة للشبكات الكهربائية وعمليات السلب والنهب التي طالت المنشآت الاقتصادية وتدهور الوضع الامني وانعدام التنسيق بين وزارتي الكهرباء والنفط حول عمليات تجهيز محطات الطاقة الكهربائية بالوقود والمشتقات النفطية التي يحتاجها قطاع الكهرباء، فضلا عن اغلب المحطات الكهربائية وافتقارها الى الصيانة مستمرة.

هذه العراقيل التي شهدها القطاع الخدمي جعلت المواطن العراقي يتحمل تكاليف اغلب هذه الخدمات واعتماده على تجهيز الكهرباء من المولدات الاهلية وحصوله على الخدمات الطبية عبر المستشفيات الاهلية بسبب انعدام ثقة المواطن بالخدمات التي تقدمها المستشفيات الحكومية، وكذلك قيام المواطنين بنصب مضخات لتصفية مياه الشرب في المنازل بسبب تلوث مياه الشرب المجهزة للمنازل، فضلا عن افتقار المواطن لخدمات الصرف واماكن الترفيه العامة كالحدائق والمتنزهات، ان تردي الواقع الخدمي وعدم قدرة الدولة على تحسينه دليل على ضعف مقدرات الدولة بالاهتمام بالانسان الذي يعتبر غاية التنمية ووسيلتها وهو ما ينعكس بشكل سلبي في تنمية القطاع الاقتصادي بكافة مؤشراته، وبلغ اعلى نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي في الاعوام 2015_2016, وتعود الاسباب الى تزايد انفاق الحكومة على الدفاع من اجل حربها ضد داعش وما تبعه من تهجير وتدمير مما ادى ذلك في زيادة الانفاق من اجل توفير الخدمات لعامة المواطنين[1].

4. قطاع التجارة وعجز الميزان التجاري :

يساهم قطاع التجارة في مجمل عملية التنمية بفعل دوره على الصعيد الداخلي والخارجي، فالاحتياطيات من العملات الاجنبية غالبا ما تأتي عن طريق تصدير السلع نحو الخارج في حين تبادل السلع والخدمات المحلية وايصالها الى المستهلك فتكون بواسطة التجارة الداخلية، وبفعل الظروف السياسية التي شهدها العراق فان دور التجارة الداخلية ربما كان اكثر اهمية وخصوصا في فترة الحصار الاقتصادي وما رافقه من تعطيل وتدمير العديد من المنشآت الانتاجية والخدمية وزيادة الاعتماد على الذات بعد ان منع العراق من تصدير سلعه نحو الخارج بفعل العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه من قبل مجلس الامن، الامر الذي اصبح فيه العجز في ميزان المدفوعات واقع حال الاقتصاد العراقي.

أن بيانات **الجدول رقم (3)** تكشف عجز الميزان التجاري للعامين(2003_2004) بلغ نحو (-222.4 ، -3492.3) مليون دينار على التوالي وتمثل الاسباب في تراكمات الفترة السابقة من الحصار الاقتصادي وما لحقها من تغيير النظام السياسي في العراق، وتجدر الاشارة الى ان الصادرات النفطية في الميزان التجاري قد خفضت من حدة العجز في الميزان ولو استبعدت لتفاقم بشكل اكبر كون الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا يعتمد على المورد النفطي في تغطية مجمل انفاقه العام كما تم ذكره، لقد حقق الميزان التجاري فائضا بلغ اقصاه عام 2008 اذ ان اجمالي الصادرات النفطية تزايد بشكل كبير وبنسبة (205.1%) من اجمالي الصادرات ثم عاد لينخفض عام 2009 نتيجة لتراجع اسعار النفط في السوق العالمية بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية نهاية 2008 على اقتصاديات العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص.

[1]. استراتيجية التنمية الوطنية (2005 – 2007) ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، بغداد ، 2008 ، ص3.

جدول رقم (3): تطور ميزان المدفوعات والصادرات النفطية للمدة (2003_2017) مليون دينار

السنة	صافي الميزان التجاري	صافي ميزان الدخل	صافي التحولات الخارجية	الصادرات النفطية	اجمالي الصادرات	نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات
2003	222.4-	_	989	8348.8	9933.5	84.1
2004	3492.3-	50.8	1859	17455.7	21302.3	81.9
2005	3695	502	3236	23199	20002	115.9
2006	1182	895	_	29708.1	18707.5	158.8
2007	2296	148	-	37837.1	16622.5	227.7
2008	3355	697	_	61883.7	30171.3	205.1
2009	7108	209	-	38964.7	32673.3	119.3
2010	1443	159	_	51453	37328	137.8
2011	39051	8209	_	3267303	3896407	83.8
2012	44052	9159	_	44328	51453	86.1
2013	39048	8201	_	63714	71648	88.9
2014	45163	8267	_	52415	59871	87.5
2015	50163	8361	_	53415	58713	86.2
2016	52173	8451	_	63715	59871	91.5
2017	53174	85461	_	64816	71548	88.5

المصدر / النشرة المستوية /البنك المركزي العراقي للاعوام (2003_2010).
البنك المركزي/ قسم احصاءات ميزان المدفوعات للاعوام (2005_2017).

ان الفائض الذي تحقق في الميزان التجاري خلال الفترة (2005_2010) لم يقابله فائض في ميزان المدفوعات بسبب الاختلال في الموازين الاخرى (ميزان الدخل، ميزان التحويلات الخارجية) .

ويتضح مما ذكر أن الميزان التجاري اقتصر دوره على تخفيف العجز في ميزان المدفوعات لاعتماده على الصادرات النفطية، وهذا الحال يحتم على الحكومة ان تتبنى سياسة اقتصادية تعمل على تحسين وضع القطاعات الانتاجية الاخرى كالزراعي والصناعي والعمل على تطويرها وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي، باعتبار ان المورد النفطي يخضع لمتغيرات خارجية وهذا ما يضع ايرادات البلد من العملات الاجنبية المتحصل عن بيع النفط تحت تهديد هذه المتغيرات، ولعل الانخفاض الذي حصل في اسعار النفط العالمية عام 2014 وما تلاه كشف بشكل واضح هذه الحقيقة، اذ بلغ العجز في ميزان المدفوعات في العراق نسبة عالية نتيجة لهذا الانخفاض في ظل عدم فاعلية القطاعات الاخرى وتدني مساهمتها في تحسين الميزان التجاري، وقد استمر الانخفاض في الاسعار حتى الاعوام اللاحقة (2015_2016) مع تزامن الحرب مع داعش وعلى الرغم من ذلك الا ان الايرادات النفطية اخذت بالارتفاع مقارنة بالايرادات الاخرى، وفي عام 2017 ارتفعت الايرادات العامة ومنها الايرادات النفطية مع انخفاض قيمة الايرادات الاخرى[1].

ثانيا / مفهوم الاقتصاد الريعي

هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للدخل (الريع) وغالبا ما يكون هذا المصدر طبيعيا ليس بحاجة الى اليات انتاج معقدة سواء كانت فكرية او مادية كمياه الامطار والنفط والغاز والمعادن، بحيث تمتلك الحكومة هذا المصدر وتحتكر مشروعية توزيعه وبيعه، وبالتالي يؤثر الاقتصاد الريعي على بنيان الدولة التي تعتمد عليه كمصدر رئيس في دخلها القومي فهو لا يدوم طويلا، كما انه يعد مصدر تخلف وبطء للتنمية الاقتصادية التي تعتمد عليه، ويقسم الاقتصاد الريعي الى :-

1. **الريع الداخلي(الريع الطبيعي):** مثل هذا النوع يعتمد على قطاعات انتاجية داخلية او محلية تشارك العناصر الريعية، كالثروات المعدنية والغابات والسياحة والنفط، وكذلك الريع الاستراتيجي نتيجة الميزة ترتبط بموقع الدولة من حيث موانئها وتحكمها في طرق التجارة.
2. **الريع الخارجي**: ويتمثل بالريع التحويلي ويقصد به ما تلقاه الدول من معونات ومنح وهبات وتحويلات العاملين وغيرها من اشكال الدعم الاخرى، والعراق كون اقتصاده احادي الجانب فهو يعتمد اعتمادا كليا على النفط بنسبة (90%) في مساهمته للناتج المحلي، وهي عوائد خارجية ريعية وليست انتاجية، فترتب على الارتفاع في اسعار النفط بعد عام 2003 حتى عام 2014 ارتفاعا في العائدات النفطية مما سبب مشاكل في تنويع وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة بسبب سوء التخطيط والادارة الرشيدة, فقامت الحكومة بتخفيض الضرائب وبعض الاحيان لم تعطي الاهمية على فرض الضرائب، كما ان زيادة العائدات النفطية عمل الى زيادة الانفاق (الاستهلاكي والاستثماري) بدون رقابة او سيطرة، وكذلك تعميق حالة الاختلال الهيكلي للاقتصاد الذي ولد دورة سريعة في الاسواق المحلية جعل من القطاعات الانتاجية غير قادرة على مجاراة الطلب على المنتجات حتى تتكيف مع زيادة الانفاق الناتج من

[1] د.عبد علي المعموري، الاقتصاد العراقي ، جدلية الواقع وجبرية الخارج، مجلة ابحاث عراقية، العدد الاول، 2007 ، ص71.

العائدات النفطية، مما ولد فجوة بين الطلب والعرض، وعلى الرغم من اقامة المشاريع الاستثمارية، الا انها لا تتمتع بكفاءة اقتصادية مقارنة بالمبالغ الضخمة التي انفقت عليها، ويمكن ملاحظة تدهور الاقتصاد العراقي واعتماده على الاقتصاد الريعي بشكل واضح بعد ازمة انخفاض اسعار النفط في عام 2014، ومن ابرزها عجز الموازنة ولجوء الدولة الى سياسة التقشف وزيادة معدلات البطالة، وللاقتصاد الريعي خصائص منها:-

أ- يعتمد الاقتصاد على الايجار للخارج بشكل كبير وبالتالي ما من حاجة لقطاع انتاجي محلي قوي.

ب- نسبة صغيرة من السكان مشاركة في توليد الريع.

جـ - الحكومة هي المستفيد الاول من الايجار الخارجي[1].

وتوجد العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة اذا كان اقتصاد البلد متنوع اقتصاديا ام احادي الجانب (الاقتصاد الريعي)، ومن هذه المؤشرات الناتج المحلي الاجمالي حيث يعتمد الاقتصاد الكلي على عدد كبير من المتغيرات ويسعى من خلالها الى تحقيق الاهداف الاقتصادية من نمو اقتصادي وتشغيل كامل واستقرار اقتصادي والحد من التضخم وغيرها من الاهداف، ويتم هذا من خلال سياسات اقتصادية كلية نقدية ومالية وكان التركيز على الناتج المحلي الاجمالي بوصفه المؤشر الاهم الذي يستدل منه مقدار التغير الحاصل في هيكل الانتاج ومصادر الدخل الوطني[2].

مما سبق هذه نبذة مختصرة عن واقع الاقتصاد العراقي واهم السمات التي يتصف بها ونبذة عن مفهوم الاقتصاد الريعي.

المبحث الثاني

اولا : لمحة مفاهيمية

1. **مفهوم سعر النفط:**

سعر النفط يقصد به القيمة النقدية او الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الامريكي المكون من (42) غالون معبر عنه بالوحدة النقدية الامريكية[3] .

ان تقلبات اسعار النفط تؤثر بالدرجة الاولى على اقتصاديات الدول المصدر للبترول وبالمقام الاول دول منظمة الاوبك، اذ انه كلما ارتفعت الاسعار شكل ذلك امرا ايجابيا على اقتصادياتها وعلى كل المؤشرات الاقتصادية فيها، كما ويعتبر النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط للفترة (2002_2008) من اهم الاسباب التي ساهمت في حدوث الطفرة النفطية التي شهدتها اسواق النفط خلال هذه الفترة [4].

ومن ذلك عملت العديد من الدول على فك ارتباطها الكلي بالبترول سوى الدول المستوردة كما كان في بداية الثمانينات، او الدول المصدرة للبترول بحيث حاولت دول الاوبك التنويع من صادراتها والابتعاد عن الاحادية في التصدير التي تعتمد بالدرجة الاولى على النفط، من خلال تبني برامج اقتصادية عملية للانتقال من قطاع تصديري تقليدي اساسه المحروقات الى قطاع تصديري غير تقليدي عن طريق تشجيع الاستثمار الاجنبي وتشجيع الخصخصة، والاهتمام اكثر بالقطاعات البديلة عن قطاع المحروقات سواء القطاع الزراعي او السياحي، كما يمكن اللجوء لمصادر الطاقة البديلة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والتي يمكن الاعتماد عليها مستقبلا من اجل ضمان استقرار الاقتصاد في الدول النفطية، بالاضافة الى ان سعر النفط يخضع لمجموعة من التقلبات وبشكل مستمر وذلك بسبب طبيعة سوق النفط الدولية والتي تتصف بعدم الاستقرار والديناميكية، مما ادى الى ان تكون اسعار النفط غير مستقرة وخاضعة للتقلبات المستمرة، مما احدث قلق على المستوى العالمي منذ اوائل القرن الماضي حتى الان، وبالاخص بعد الارتفاعات الكبيرة خلال العامين(2006_2007) والتي بلغت ذروتها اكثر من (147 دولار / برميل) وصلت الى(150 دولار / برميل) في 2008، لكن سرعان ما بدأت تهاوى وبانحدار حاد حيث هبطت الى ما دونه (40 دولار /برميل) في نهاية النصف الثاني من العام نفسه بسبب الازمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي، والتي اثرت بشكل سلبي على الاقتصاد النفطي ومما انعكس ذلك بشكل واضح الى على سوق النفط الدولية، ومما ادى الى تراجع مستوى سعر النفط تراجعا واضحا[5] ، وتتسم اسعار النفط في السوق الدولية بالتقلبات الشديدة وعدم الاستقرار وبما ان النفط سلعة استراتيجية دولية ليست كسلعة اعتيادية فأن التقلبات في الاسعار ناتجة عن عوامل مؤثرة في العرض والطلب التي تؤثر على الامدادات النفطية كما ان الدول المستهلكة وبفضل التكنولوجيا سعت للبحث عن بدائل للنفط التقليدي وتمكنت فعلا من حدوث ما يعرف بثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية اذ تمكنت من توظيف ما يعرف بعملية (تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي)، اضافة الى(تكنولوجيا الحفر الافقي) من الوصول الى النفط والغاز المحبوس بين المسامات الصخرية، ولا شك في ان اغلب اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط ولا سيما الدول الريعية التي تتسم بعدم تنوع هيكلها الاقتصادي تمثل ايراداتها من بيع النفط المصدر الرئيس الذي تستند عليه في تمويل برامجها التنموية، وللنفط اهمية استراتيجية ومركز رئيس للاقتصاد العراقي منذ بداية عقد العشرينات من القرن الماضي السابق، اذ تمثل الايرادات النفطية المصدر الاساسي لتمويل الموازنة العامة لتنفيذ برامج التنمية الشاملة وكذلك تساهم في بناء الاحتياطي النقدي للاقتصاد الوطني اذ بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في العراق (65%) في عام 2008 وبلغت نسبة مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات (99%) في عام 2014 كما بلغت نسبة الايرادات النفطية الى

[1] م. سعد نوري الحمداني، تحديات النمو الاقتصادي في ظل الهيمنة الريعية : الواقع الحالي والمستقبل، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد (16) ، العدد (50) جزء ثاني ، 2020 ، ص 164 .

[2] م. سعد نوري الحمداني ، مصدر سبق ذكره ، ص 165.

[3] مها احمد حسين الانباري ، تكييف الموازنة الاستثمارية مع تغييرات اسعار النفط (دراسة تطبيقية في العراق، جامعة الشرق الاوسط، 2016 ، ص7.

[4] المصدر السابق نفسه ، ص10

[5] المصدر السابق نفسه ، ص11

الايرادات العامة (97%) عام 2013 وبلغت نسبة مساهمة العائدات النفطية في مناهج الاعمار والخطط التنموية حوالي (98%) وتعد هذه النسب مرتفعة ويعزى السبب الى انخفاض درجة التنويع الاقتصادي.

وبما إن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي فأن التقلبات في اسعار النفط العالمية ستترك اثار حقيقية على الاقتصاد ففي حالة استقرار الاسعار يتطلب من الحكومة العراقية بذل المزيد من الجهود لاستغلال عوائد تصدير النفط الاستغلال الامثل والسعي نحو وضع حلول كفيلة بتفعيل مصادر الدخل الاخرى غير النفطية وتخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي كاهم عامل في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي لكون الاعتماد على مورد واحد رئيس وكبير هو ايرادات النفط يعد ظاهرة اقتصادية سلبية كبيرة[1].

2. مفهوم تقلبات اسعار النفط (البترول) :

يمكن تعريف **تقلبات أسعار البترول** على إنها حالات عدم الاستقرار المتكررة في اسواق البترول والمتمثلة بالارتفاعات والانخفاضات الكبيرة والمتعاقبة التي تطرأ على اسعار برميل البترول عبر الزمن، وبناء على ما تقدم فقد تعرضت اسعار البترول في الاسواق الدولية لتقلبات حادة ومستمرة، بسبب طبيعة الاسواق البترولية التي تتسم بعدم الاستقرار، الامر الذي انعكس على الايرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة وجعلها تخضع لتقلبات مستمرة، حتى اصبحت ظاهرة التقلبات مسألة مثيرة للقلق على المستوى العالمي[2]، ونظرا لكون البترول الخام سلعة دولية استراتيجية، فان حصول تغيرات كبيرة ومفاجئة في اسعاره يترك اثاراً على كل من الدول المصدرة والدول المستهلكة، وتتركز هذه الاثار بزيادة ايرادات الدول المصدرة للبترول في حالات الارتفاع، وارتفاع كلف النقل والانتاج في الدول المستهلكة، ويكون الوضع معاكسا في حالة انخفاض الاسعار لكلا الطرفين، وبالتالي فان جميع الدول المصدرة والمستهلكة تواجه تحديا مشترك، يتمثل بالثبات الحاد والمتكرر باسعار النفط الخام على المستوى الدولي[3].

3. المسار التاريخي لتقلبات اسعار النفط (البترول):

بالرجوع الى مصادر البيانات المتعلقة باسعار البترول وفق تسلسلها الزمني، نلاحظ ان ابرز التغييرات التي شهدتها اسعار البترول كانت من عام1973 وحتى نهاية عام2017، حيث نلاحظ حدوث سلسلة من التقلبات العنيفة التي طرأت على الاسعار، عندما تعرضت اسعار البترول ومنذ عام 1973 للعديد من التغييرات العنيفة ارتفاعا وهبوطا، والتي عرفت حينها بالصدمات البترولية[4]، ويمكن تعريف **الصدمة البترولية** على: انها موجات متعاقبة من الارتفاعات الحادة في اسعار برميل البترول يعقبها موجات اخرى من الانخفاضات الشديدة تحدث خلال فترات تتراوح بين (3) الى (8) سنوات على المستوى العالمي، وقد حدثت اولى هذه الصدمات في تاريخ البترول الحديث ابان حرب تشرين /اكتوبر عام1973 حيث ارتفع متوسط السعر السنوي لسلة البترول اوبك من (2.90) الى (11.65) دولار للبرميل الواحد في اواخر عام1973[5] ، واستمرت الاسعار قريبة من هذا المستوى حتى شهدت منطقة الشرق الاوسط اضطرابات سياسية ادت الى رفع الاسعار مرة اخرى، كان من ابرزها توقف ضخ صادرات ايران من البترول بسبب اندلاع المظاهرات والاحتجاجات عام 1979، ثم اندلاع الحرب العراقية الايرانية في ايلول/ سبتمبر[6] 1980.

مما ادى الى انخفاض صادرات الدولتين من حوالي (6) مليون برميل باليوم الواحد قبل الحرب الى حوالي (2) مليون برميل باليوم الواحد اي الى الثلث مما كانت عليه قبل اندلاع الحرب، ونتيجة لتلك التداعيات قفز متوسط سعر سلة اوبك من(17.25) دولار لعام 1979 الى (28.64) دولار لعام1980 ثم الى(32.51) دولار لعام1981، بعدها بدأت الاسعار بالانخفاض تدريجيا حتى بلغت (11) دولار عام1987 وهذا ما عرف **بالصدمة النفطية الثانية**[7]، جاءت الصدمة البترولية الثالثة في اوائل التسعينات عقب غزو العراق للكويت، اذ ارتفع متوسط سعر البترول لسلة اوبك من(17.31) دولار لعام 1989 الى(22.26) دولار لعام1990 واستمر تذبذب الاسعار لتخفض مرة اخرى في عام1998 الى متوسط سعر سنوي بلغ (12.28) دولار لسلة اوبك، وذلك نتيجة الصراع في زيادة حصص التصدير للبلدان المنتجة، وانخفاض الطلب العالمي على البترول في الازمة المالية التي لحقت باقتصاديات جنوب اسيا[8].

ومن ثم عاودت الاسعار في الارتفاع مجددا مع منتصف عام 1999، مستمرة بالتحسن حيث تجاوزت اسعار سلة اوبك (94.45) دولار للبرميل في عام 2008، ولكن بفعل الازمة

---

[1] أ.م.د. مصطفى الكاظمي النجفي، تحليل اثر تقلبات اسعار النفط الخام في السوق الدولية على الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للفترة من (2003 – 2015)، مجلة لارك للفلسفة والانسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (34)، الاصدار 1-7 ، 19، ص2 .

[2] عبد الستار عبد الجبار موسى، التطور التاريخي لاسعار النفط الخام للمدة 1862 – 2010 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد (18) ، 2015 ، ص13-14 .

[3] عماد الدين ، العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية، مجلة الازهر، سلسلة العلوم الانسانية، غزة، المجلد (15) ، العدد (1)، 2013، ص320-321.

[4] Lingyu Yan , Analysis of International oil prices Fluctuation and its influencing factors , American Journal of Industrial and business management , 2 / 2012 , pp40-41

[5] عبد الستار عبد الجبار موسى، مصدر سبق ذكره، ص10.

[6] OPEC , Oil price basket yearly data and graphics , www.opec.org.com ;, ..

[7] John Baffes and M. Ayhan Kose, the Great plunge in oil prices : causes, consequences and policy responses, PRN /15/01, World Bank Group publication, 2015, p5 – p6 .

[8] OPEC, Annual Statistical Bulletin 2000, Geneva, p11 – p12 .

[3] OPEC, Annual Statistical Bulletin 2010 – 2011 , Geneva, p83 .

[4] OPEC, Annual Statistical Bulletin 2015, Geneva, p81 – p82 .

[5] OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016, Geneva, p80 – p84 .

المالية العالمية التي حدثت في كانون الثاني/ ديسمبر2008 انخفض الطلب العالمي على البترول، مما اثر على اسعاره خلال هذه الازمة المالية فانخفض متوسط السعر الى(61.06) دولار للبرميل فقط خلال عام 2009[3] ، ومن ثم انتعشت الاسعار العالمية للبترول من جديد وخاصة بعد الارتفاعات الملحوظة لاسعار سلة اوبك خلال المدة (2010_2013) حيث بلغت ذروتها عند متوسط سعر سنوي بلغ (109) دولار للبرميل في عام2012، الا ان هذه الاسعار سرعان ما بدأت تتهاوى بشدة، حيث انخفضت الى اقل من(40) دولار من كل برميل في نهاية النصف الثاني من عام 2014 فاقدة بذلك نحو (69) دولار من كل برميل[4] ، ليستقر متوسط الاسعار عنده (49) و (41) دولار للبرميل خلال الاعوام (2015_2016) على التوالي[5]، ويمكن اعتبار هذه المرحلة **بالصدمة البترولية الرابعة**.

وفيما يلي **جدول رقم (4) الذي يوضح أسعار النفط الخام للفترة من (2004-2017) .**

جدول رقم (4): أسعار النفط الخام للفترة (2004-2017)

السنة	أسعار النفط الخام دولار/برميل
2004	36
2005	50.6
2006	61
2007	69.1
2008	94.4
2009	61
2010	77.4
2011	107.5
2012	109.5
2013	105.9
2014	96.2
2015	49.5
2016	40.7
2017	52.5

المصدر:البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للاحصاء والابحاث ,النشرة السنوية للاعوام (2014,2015,2016,2017).
صندوق النقد العربي ,التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017,الملاحق الاحصائية ,ص 342

4. العوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام :

يؤثر في تحديد اسعار النفط الخام العديد من العوامل الامر الذي يشغل الكثير من المختصين والمهتمين الذين يعدون النفط كسلعة لا تخضع فقط لقوانين السوق(قوى العرض والطلب) حيث يزداد الانتاج احيانا ولكن السعر يبقى ثابتا، او يزداد السعر ويبقى الطلب ثابتا وهكذا.

ومن هذه العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط **هي :-**

أ- العوامل السياسية
ب- العوامل الاقتصادية
ج- العوامل الإنتاجية
د- العوامل البيئية
ه- العوامل المالية

وجميع هذه العوامل تؤثر في تقلبات ومسارات اسعار النفط وغالبا ما تكون اشد التقلبات هي التقلبات ذات الطبع السياسي والاقتصادي، وربما يكون للعوامل السياسية تأثيرات اكبر من العوامل الاخرى حتى اعتبر النفط وبسبب اهميته الدولية والاستراتيجية(سلعة مسببة للصراع)، وهذا من شأنه ان يؤثر تأثير كبير في كافة القرارات السياسية والاقتصادية للدول المصدرة للنفط مثلما يؤثر في قرارات الدول المستوردة للنفط ، وباعتبار أن العوامل السياسية هي من اهم العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط **فسنختص بالحديث عنها** حيث تتمثل بأن اغلب انتاج واحتياطي النفط يتركز في بقعة تكاد تكون ساخنة بين فترة واخرى الا وهي منطقة الخليج، والتي طالما كانت عرضة للتدخلات الاجنبية طمعا فيما تحتويه من ثروة نفطية ضخمة، ونظرا لتناغم القرارات السياسية لاغلب بلدان هذه المنطقة مع قرارات الادارة الامريكية المعادية لروسيا وايران واللتان يعتمد اقتصادهما بدرجة مهمة على الواردات من تصدير النفط الخام فقد لعب حكام هذه المنطقة وخاصة السعودية دورا في تدهور اسعار النفط من خلال زيادة المعروض من النفط الخام وبيعه بسعر منخفض الى دول اوروبا وامريكا، وبالتالي الضغط على القرار السياسي لروسيا وايران من اجل تغيير موقفهما من قضايا متعددة في المنطقة وخاصة الازمة السورية[1]، وباعتبار أن العراق جزء مهم واساسي في منطقة الخليج فقد شملته هذه التأثيرات بشكل أو باخر.

ثانيا / اثر تذبذب وانخفاض اسعار النفط عالميا على الاقتصاد العراقي :

بعد تدهور اسعار النفط العالمية وما تبعها من ازمة اقتصادية كانت هي المنفذ الخطير للازمة على الاقتصاد العراقي، وليس النظام المصرفي او الائتمان وذلك للاسباب التالية :-

1) ان النفط هو المورد الاساسي للمال العام في العراق.
2) ليس للعراق محافظ او صناديق سيادية او استثمارية.
3) النظام المصرفي في العراق غير متداخل مع النظام المصرفي العالمي.

وبذلك فان التأثير الاساسي سيكون في مجال هبوط الايرادات العامة الى الحد الذي يضع تحديات كبيرة امام وزارة المالية في وضع الموازنة العامة الفيدرالية[2].

وللتعرف على واقع النفط في الاقتصاد العراقي نعرض **الجدول رقم (5)** الذي يبين مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي العراقي خلال الفترة (2004 _2017).

[1] مها احمد حسين الانباري ، مصدر سبق ذكره ، ص١١
[2] أ.د. سهام حسين البصام و م.م سميرة فوزي الشريدة، مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية : دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (36) ، 2013 ، ص19.

جدول رقم (5): مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي العراقي خلال الفترة 2004_2017 (مليون دولار)

السنة	ايرادات النفط الخام (1)	الناتج المحلي الاجمالي (2)	2/1=3(%)
2004	17.456	36.487	48
2005	23.199	49.954	46
2006	29.708	64.805	46
2007	37.847	88.006	43
2008	61.884	133.022	46
2009	41.351	110.526	37
2010	66.819	162.06	41
2011	98.090	217.35	46
2012	93.762	239.1	32
2013	89.210	248	36
2014	84.144	233.7	36
2015	49.060	213.1	23
2016	43.506	192.3	22
2017	65.071	225.9	28

المصدر / البنك المركزي العراقي ، التقارير السنوية للاعوام (2004_2009)
البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية للاعوام (2010_2017

يظهر من الجدول اعلاه الموقع الكبير الذي يحتله النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي العراقي فبالرغم من ان نسبة المساهمة قد انخفضت من (48%) عام 2004 الى (43%) عام 2007 الا انها عادت وارتفعت الى (46%) عام 2008 وكذلك ما حدث في الاعوام اللاحقة في عام 2014 وما صاحبه من انخفاض في اسعار النفط وما حدث في عام 2015 و 2016 وفي حرب داعش وهذا يعني ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل اساسي على موارد النفط في حين ان القطاعات الانتاجية والخدمية تشكل القسم المتبقي من الناتج المحلي الاجمالي، وبسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق سابقا لم يتم تطوير هذه القطاعات بل تخلفت بشكل كبير فقد اشار التقرير الاقتصادي الدوري حول مؤشرات الوضع الاقتصادي للعراق للربع الاول من عام 2007 الصادر عن البنك المركزي الى ان قطاع الزراعة يعاني العديد من المشاكل والمعوقات التي ادت الى تراجع انتاجيته، حيث احتل المرتبة الخامسة من حيث نسبة اهميته في الناتج المحلي الاجمالي والبالغة (3.75 %) التي تعادل (377.1) مليون دولار خلال فترة الربع الاول من عام 2007 مقابل (697) مليون دولار خلال نفس العام الماضي اي بانخفاض(45.9 %) ويعزى ذلك الى انخفاض انتاجية الدونم الواحد، حيث تراجع انتاج المناطق المحيطة بالعاصمة بغداد والمتخصصة بانتاج الفواكه والخضر والتي كانت تسد نسبة كبيرة من احتياجات سكان العاصمة، فضلا عن تخلف أو قدم عوامل الانتاج وتدني مستوى الادارة الزراعية للفلاحين الى جانب ارتفاع تكاليف الانتاج وعدم قدرة المنتوج الزراعي المحلي على منافسة المستورد اضافة الى مشاكل اخرى تتعلق بالوقود والكهرباء وشحة المياه[1].

أما قطاع الصناعة على الرغم من اهمية هذا القطاع الا انه احتل المرتبة السادسة من حيث نسبة الاهمية البالغة (1.08%) والتي تعادل (117.5) مليون دولار خلال نفس الفترة السابقة من عام 2007 مقابل (194,2) مليون دولار من العام نفسه اي بنسبة انخفاض (39.5%) ويعود ذلك بالدرجة الاساس الى تدهور الوضع الامني وما تعرضت له القاعدة الصناعية في البلد من اعمال التخريب فضلا عن غلق بعض المصانع لعدم توفر قطع الغيار للمصانع المهمة او بسبب انقطاعات التيار الكهربائي، وحتى قطاع النفط لا يعقل ان يبقى انتاج العراق وتصديره من النفط الخام بهذه الكمية المتواضعة، وأن الاحصائيات تشير بأنه ثاني دولة في العالم من حيث الاحتياطي بعد المملكة العربية السعودية[2].

أما بالنسبة الى أثر النفط في **تكوين ايرادات الميزانية السنوية للدولة** فنجده في **الجدول التالي :**

جدول رقم (6): مساهمة ايرادات النفط الخام في تكوين موارد الميزانية العامة للدولة خلال السنوات 2004_2017(مليون دولار)

السنة	الايرادات النفطية (1)	موارد الميزانية (2)	2/1=3(%)
2004	17456	22762	77
2005	23199	27516	84
2006	29708	33258	89
2007	37847	43093	88
2008	61884	67000	92
2009	50000	59000	85
2010	89876	90981	98
2011	91678	92996	98.5
2012	100604	102159	98
2013	95248	91633	103.9
2014	88112	90383	97
2015	89342	91876	98
2016	90213	92112	98
2017	77335	59657	96

المصدر :- البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية للاعوام (2004_2009) .
الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، الباب التاسع، احصاءات النفط والطاقة، الاعوام (2010_2017)

ويلاحظ من **الجدول رقم (6)** اعلاه تنامي دور ايرادات النفط الخام في تكوين الميزانية العامة للدولة بشقيها التشغيلي والاستثماري، فقد ارتفعت نسبة المساهمة من(77%) عام2004 الى(92%) عام 2008 وهو العام

[1] د. محمد عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، التذبذبات في اسعار النفط الخام العالمية واثرها على الميزانية العراقية، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء، الاردن ، 2009 ، ص6 .
[2] د. المصدر السابق نفسه، ص7 .

الذي بلغت ذروة الاسعار في السوق العالمية الى(147.27) دولار للبرميل الواحد، ومن منتصف هذا العام ايضا بدأ انحدار الاسعار كاحدى تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية الى ان وصل الى حوالي (32) دولار للبرميل في بداية السنة التالية.

ونتيجة لما تقدم يمكن ملاحظة ان ميزانية عام 2009 قد انخفضت مواردها من النفط الخام من (67) مليار دولار عام 2008 الى (59) مليار دولار عام 2009 بسبب انخفاض ايرادات النفط الخام من ما يقارب (62) مليار دولار الى(50) مليار دولار كأخر تعديل جرى على الميزانية لهذه السنة اي(عام 2009)، وكذلك يلاحظ ان تداعيات الازمة المالية العالمية واضحة في هذا الشأن، فقد ادت الى اجراء مراجعة اجمالي الموازنة الاتحادية لعام 2009 وتخفيض ايرادات المتوقعة بشكل اولي من (80) مليار دولار الى (67) مليار على افتراض أن سعر تصدير النفط العراقي سيكون بمقدار(62.5) دولار للبرميل الواحد بدلا من السعر المفترض سابقا(80) دولار للبرميل.

ثم جرى تخفيض ثاني الى (67) مليار دولار والى تخفيض ثالث الى حوالي (59) مليار دولار على اساس السعر(50) دولار وبمعدل تصدير (2) مليون برميل يوميا، لذلك فأن تدهور اسعار النفط جعل التفكير ينعطف في اتجاه اخر، فموازنة عام 2009 تم تصحيحها عدة مرات مع انخفاض أسعار النفط، ثم ارتفعت الى (90981) مليار دولار في عام 2010حتى وصلت الى(92112) مليار دولار في عام 2016، بمعنى أن الموازنة العراقية تتقلب كلما تقلبت اسعار النفط في العالم على الرغم من زيادة الايرادات غير النفطية، وهذا الانخفاض في مقدار موارد الدولة هو بسبب انخفاض اسعار النفط ودخول داعش الى الاراضي العراقية، ويمكن ملاحظة أن الايرادات النفطية هي المهيمنة على الانواع الاخرى من الايرادات، وقد تذبذبت نسبة مساهمة القطاع النفطي خلال السنوات 2015 ، 2016 وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط اذ يتضح لنا وعن طريق مساهمة القطاع النفطي بالموازنة واعتماد الاقتصاد العراقي شبه الكامل على هذا القطاع وما يترتب عليه من تذبذب بين الانخفاض والارتفاع انعكاساً للتطورات التي تحصل لاسعار النفط في الاسواق العالمية.

ومما يجدر الإشارة اليه أيضا الى أن ارتفاع نسبة مساهمة النفط الخام في تمويل الميزانية العامة للدولة يعني تخلف في مساهمات قطاعي الصناعة والزراعة وضعف الجهاز الضريبي في خلق موارد كافية للميزانية العامة بالإضافة الى ضعف قدرة الجهاز المصرفي في الاستجابة للتأقلم مع التطورات التقنية الجارية في هذا القطاع في الدول المتقدمة وحتى الدول المجاورة[1].

مما تقدم يمكن القول أن لتذبذب أو لتقلب أسعار النفط عالميا الاثر الكبير على الاقتصاد العراقي وذلك نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني للبلد وتقليص دور القطاعات الاقتصادية الاخرى كالزراعة والصناعة والتجارة.

الاستنتاجات والتوصيات :-

1. أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة عالية نسبيا على القطاع النفطي فيما تشكل القطاعات الانتاجية الاخرى نسبة ضئيلة في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي مما يجعل الاقتصاد معرضا للصدمات الخارجية الحاصلة من التغيرات في اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية.
2. أن الاعتماد المطلق للاقتصاد على العائدات النفطية انعكس بنحو مباشر على الناتج المحلي الاجمالي الذي حقق معدلات نمو سالبة بعد انهيار اسعار النفط الخام في منتصف عام 2014 وعام 2015.
3. تفاقم العجز المتحقق للموازنة العامة للدولة في السنوات الاخيرة متأثرا بالهبوط الحاد في أسعار النفط ولاسيما أن 93% من الموازنة العامة يعتمد على الايرادات النفطية.
4. أن جميع الموازنات العامة للعراق كانت دالة فقط لاسعار النفط وحجم الكميات المصدرة, وهنا يكمن ضعف الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلال الهيكل الانتاجي واحادية حصيلة الايرادات العامة.
5. أن من أهم التحديات التي تواجه اعداد الموازنة العامة واقرارها من قبل البرلمان هو عدم الاستقرار السياسي والامني في البلاد.
6. لعبت عوامل عديدة في التسبب بانخفاض اسعار النفط منها تخمة المعروض من النفط الخام بالاسواق العالمية, الا ان العامل السياسي كان له الدور الكبير ايضا في هذا الانخفاض.
7. التباطؤ في عمليات الاستخراج والتصدير للنفط الخام خلال الفترة السابقة لبلد يقوم على النفط لاسباب اقتصادية وامنية وفنية حتى يعوض عن النقص في مدى مساهمة الجهاز الانتاجي (الصناعة والتجارة) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.
8. ان مخاطر واشكاليات تقلبات اسعار النفط اربكت الموازنة العامة وادت الى تداعيات خطيرة وشكلت تحديات حقيقية امام الموازنة .
9. أن النفط هو المصدر الرئيسي للدخل القومي للاقتصاد العراقي، وعليه تعتمد الموازنات العامة والايرادات النفطية هي التي تحدد ما اذا كانت الموازنة العامة ستحقق فائضا أم عجزا.
10. تعاني الموازنة العامة للدولة من عجز مالي نتيجة لارتفاع حجم النفقات العامة مقارنة بحجم الايرادات، وغالبا ما يكون هذا العجز عجزا ظاهرياً يغطى من خلال المدور من فائض الموازنة السابقة.

التوصيات :

1. معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي من خلال تغير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مما يضمن تنويع الاقتصاد والحد من سيطرة القطاع النفطي لصالح القطاعات الانتاجية (زراعية، صناعية، مصرفية، خدمية، سياحية).
2. العمل على تنويع مصادر الدخل في العراق وتشجيع القطاعات الاقتصادية الاخرى، لما يمتلكه العراق من

[1] د. محمد عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، مصدر سبق ذكره ، ص9 .

موارد طبيعية وبشرية ممكن أن تساعد في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

3. اعتماد سياسة مالية تعمل على زيادة مصادر الايرادات المالية للدولة، وتوجيه السياسة المالية لزيادة الانفاق الاستثماري وتعزيز بناء المؤسسات التكنولوجية والابداعية .
4. على أصحاب القرار في العراق اخذ موضوعة خطر تقلبات اسعار النفط بنظر الاعتبار عند اعداد الموازنة العامة للدولة.
5. استخدام الإيرادات النفطية في تمويل مشاريع انتاجية مستدامة واستثمار فترات تصحيح اسعار النفط الخام في تمويل المشاريع الضخمة التي يصعب تمويلها من النفقات الاستثمارية للموازنة الاعتيادية.
6. دعم القطاع الزراعي وتنميته كونه اسرع النشاطات لتوفير الواردات.
7. الاهتمام بالقطاع الصناعي التحويلي من خلال تشخيص المعوقات والمشكلات التي تواجه هذا القطاع وتقويم الاداء لمنشآته ومن ثم وضع الاليات المناسبة للنهوض به .

المصادر:

أولا: المصادر العربية:

1. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ألمجموعة الإحصائية السنوية (2005 – 2006) ، بغداد، العراق.
2. استراتيجية التنمية الوطنية (2005 – 2007)، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، بغداد , 2008.
3. استراتيجية التنمية الوطنية (2007 – 2010)، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , بغداد , 2010.
4. م. سعد نوري الحمداني، تحديات النمو الاقتصادي في ظل الهيمنة الريعية: الواقع الحالي والمستقبل، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجله تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد16، العدد (50)، ج ٢، 2020.
5. ا.د سهام حسين البصام والمدرس المساعد سميرة فوزي شهاب الشريدة، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية: دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (36)، ٢٠١٣ .
6. عبد الستار عبد الجبار موسى، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة ١٨٦٢ -٢٠١٠، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط، العدد (١٨)، 2015.
7. د. عبد علي المعموري، الاقتصاد العراقي، جدلية الواقع وجبرية الخارج، مجله أبحاث عراقية، العدد الأول، ٢٠٠٧ .
8. عماد الدين، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة الأزهر، غزه، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (15)، العدد (١)، ٢٠١٣ .
9. د . محمد عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي ، التذبذبات في أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على الميزانية العراقية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الاردن، ٢٠٠٩.
10. د. محمد عبد صالح، انخفاض أسعار النفط العالمية وأثرها على الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، مجله دراسات اقتصادية، العدد ٣٨، بيت الحكمة، العراق, ٢٠١٨.
11. د. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٧ .
12. ا.م.د. مصطفى ألكاظمي ألنجفي ابادي، تحليل اثر تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للفترة من (٢٠٠٣_٢٠١٥) ، مجله لارك للفلسفة والإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (34) الإصدار (١_7)، 2019 .
13. مها أحمد حسين الانباري، تكييف الموازنة الاستثمارية مع تغييرات أسعار النفط (دراسة تطبيقية في العراق) ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٦ .
14. د. نوفل قاسم علي الشهوان، نهوض الاقتصاد العراقي بين الضروريات والمسؤوليات، نشره تحليلات استراتيجية الموصل، العدد (٢٣)، ٢٠٠٧ .

ثانيا: المصادر الأجنبية :-

1. John Baftes and M. Ayhan Kose, the Great plunge in oil prices: Causes, consequences and policy response, PRN / 15 / 01, World Bank Group publication.
2. Lingyu Yan, Analysis of International oil prices Fluctuation and its influencing factors, American Journal of Industrial and business management, 2/2012
3. OPEC, Oil price basket yearly data and graphics, www.opec.org.com
4. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2000, Geneva.
5. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2010 – 2011, Geneva.
6. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2015, Geneva.
7. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016, Geneva.